

منهج الإمام الشافعي في توثيق الرواة

د. نافذ حسين حماد

أستاذ الحديث وعلومه بالجامعة الإسلامية

غزة - فلسطين

مُتَلَمِّمًا

يدرس البحث مصطلحات الإمام الشافعي في تعديل الرواة خاصة، ومعرفة مراده منها، وذلك بعرضها مصنفة بحسب درجة التوثيق، ومقارنة قوله بأقوال غيره من النقاد إن تطلب الأمر ذلك، للوقوف على مدى موافقتهم له أو مخالفتهم، ومن ثمّ التوصل إلى درجته من حيث التشدد والتساهل.

جاءت هذه الدراسة بعد ترجمة مختصرة للشافعي، وبيان منزلته في علم الجرح والتعديل، وانتهى البحث بتقسيم مصطلحات الشافعي في توثيق الرواة إلى مراتب، وفق مراتب الجرح والتعديل، ثم خاتمة بأهم النتائج والتوصيات. فإنّ البحث في الرجال وأحوالهم مما يُعرف بعلم نقد الرجال، أو علم الجرح والتعديل، من أهم علوم الحديث وأخطرها، فهو بحق عماد علوم السنّة، وثمره علم دراية الحديث.

ولم يتصدّ لهذا العلم إلاّ جهازة العلماء، فلا يُمكنُ لغيرهم أن يخوضوا فيه، فهم الذين توفرت فيهم الأهلية الكاملة في فحص الرواة، والبحث عن أحوالهم،

والحكم عليهم، وبالتالي الحكمُ على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً على ضوء معرفتهم بأحوالِ رواتها.

يقول ابن أبي حاتم مبيِّناً أهمية هذا العلم: "فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية، وَجَبَ أنْ نُتميِّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة، ولَمَّا كان الدين هو الذي جاءنا عن الله ﷻ، وعن رسوله ﷺ ينقل الرواة حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم" (1).

وقد نوّه الذهبي إلى ضرورة فهم مصطلحات الأئمة، فقال: ثم نحن نفتقرُ إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهمُّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التامَّ عُرْفَ ذلك الإمام الجُهْد، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة (2)، إذًا هو علم من أشرف العلوم وأفضلها.

وقد وقع اختياري على الإمام الشافعي، صاحب المذهب؛ للوقوف على المصطلحات الخاصة به، لما رأيت أن الوقوف على مُصطلحاته رحمه الله تعالى، وتحديد مدلول بعضها أمر ذو أهمية كبيرة في عِلْم الجرح والتعديل، لا سيما أنه من المتقدمين الذين هم أهل اصطلاح ذلك العلم، المؤصلين له، والواضعين لقواعده كما سنرى. وفي ذلك إبراز لمرتلة بين علماء الفن، إلى جانب دوره المتقدم والتميز في العلوم الأخرى، وأهمها الفقه وأصوله. وهنا تكمن أهمية البحث.

ولم أقف على دراسة سابقة تكشف عن منهج الإمام الشافعي في تجريخ

الرواة

وتعديلهم.



وبعدما أنهيت جمع أقواله في الجرح والتعديل، وعباراته في توثيق الرواة وتضعيفهم مع دراستها، وجدت أوراق البحث زادت عن الحد المناسب لهذا النوع من الأبحاث، فآثرت أن أعطيها حقها، فقسمته ثلاثة أقسام:

الأول: هو بحثي هذا، وجعلته بعنوان: منهج الإمام الشافعي في توثيق الرواة.

والثاني بعنوان: منهج الإمام الشافعي في جرح الرواة.

والثالث بعنوان: المجهول عند الإمام الشافعي.

أهداف البحث:

1- جمع مصطلحات الإمام الشافعي في توثيق الرجال، وتصنيفها، والوقوف على معانيها.

2- دراسة منهجه في توثيق الرجال من خلال مقارنة أقواله بأقوال غيره من النقاد ما أمكن، ومعرفة ما يُكثر استخدامه من عبارات، وما يُقل.

3- التعرف على رتبته بين أئمة النقد من حيث التشدد والتساهل في الحكم على الرجال.

4- محاولة وضع مراتب خاصة للإمام الشافعي في التوثيق على غرار مراتب بعض النقاد.

منهج الدراسة:

1- استقراء مصطلحات الشافعي في توثيق الرواة، وذلك بالبحث عنها في مطائنها من كتب الرجال.

2- تصنيف مصطلحات التعديل عنده بحسب قوتها، وجمع المتشابه منها.

ترجمة موجزة للإمام الشافعي:

نقدّم بين يدي البحث إطلالة على حياة الإمام الشافعي، فترجمته تحتاج إلى مجلدات، وقد صنّفت في منزلته والثناء عليه المصنّفات المتعدّدة⁽³⁾.

فهو الإمام أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي⁽⁴⁾.
ويجتمع مع رسول الله في عبد مناف.

ولد الشافعي بغزة عسقلان، سنة خمسين ومائة، ولما بلغ سنتين نقلته أمّه مع عمه إلى مكة⁽⁵⁾، نشأ الشافعي يتيماً في حجر أمّه، فعنيت به، وأحاطته برعايتها، ودفعته إلى الكتاب ولم يكن معها ما تعطي المعلم، فكان المعلم يرضى منه أن يخلفه إذا قام، ولقلّة ذات اليد، وعدم قدرته على شراء القراطيس كأن يأخذ العظام والأكتاف فيكتب فيها، فإذا امتلأت طرحه في جرّة عظيمة عنده.

وبعد حفظه القرآن، وتعلمه العربية والشعر وأيام الناس والأدب، تحوّل إلى أخذ الفقه والحديث عن العلماء الكبار، ومن أشهرهم مسلم بن خالد الزنجي وسفيان بن عيينة بمكة.

ثم قدم المدينة على مالك بن أنس، وقد حفظ الموطأ حفظاً تاماً، وكان سنّه إذ ذاك على الأرجح ثلاثة عشر عاماً⁽⁶⁾.

وتنقلّ رحمه الله تعالى في البلدان يأخذ عن علمائها الفقه والحديث، ثم صنّف الكتب في العراق وغيرها، إلى أن انتقل إلى مصر في العام تسعة وتسعين ومائة، وألّف فيها ما انتهى إليه علمه واجتهاده، وكان ثمرة ذلك كتابه الأم.



ولقد وهبه الله تعالى من حسن الخلق وكرم السمائل، فكان ناصحاً للخلق، سخيّاً، ورعاً.

ظلّ الشافعي في مصر خمس سنين تقريباً على الأرجح، إلى أن مرض مرضاً شديداً، وتوفي عام أربع ومائتين، عن عمر يناهز الأربع والخمسين سنة.

قال يونس بن عبد الأعلى: ما رأينا أحداً لقي من السقم ما لقي الشافعي. ودخل عليه المزني، وهو عليل، فقال: كيف أصبحت يا أبا عبد الله؟ قال: أصبحت من الدنيا راحلاً، وللإخوان مفارقاً، ولسوء أفعالي ملاقيّاً، وعلى الله وارداً، وبكأس المنية شارباً، ولا والله ما أدري أروحي تصير إلى الجنة فأهنيها، أو إلى النار فأعزّيها.

ثمّ توفي ليلة الجمعة بعدما صلى المغرب آخر يوم من رجب، ودفن بعد عصر يوم الجمعة. رحمه الله رحمة واسعة⁽⁷⁾.

المطلب الأول: براعة الإمام الشافعي في علم الرجال

أولاً: معرفته الكبيرة بأحوال الرواة:

ومما برع فيه الإمام الشافعي "علم الرجال"، فكان من أوائل الأئمة الثّقَادِ الذين تكلّموا فيهم، ونظر في أحوالهم جرحاً وتعديلاً، وقد شهد له العلماء بالتّقَدُّمِ والفضّل والإمامة، واعترفوا له بالمعرفة الواسعة، والسبق في هذا الميدان، وكان بحق ناصر السُنّة.

قال حرملّة بن يحيى: سمعتُ الشافعيّ، يقول: سُمّيْتُ ببغداد ناصر الحديث⁽⁸⁾.

وقال أبو بكر الأثرم، قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: الشافعي كان صاحب حديث؟ قال: إي والله، صاحب حديث.

قلت أي الأثرم: وإنما أراد به أنه كان من أهل المعرفة بالحديث، ومن القائلين به، ولأجل ذلك كان يدعو الله له⁽⁹⁾.

وعده الإمام مسلم من الأئمة الذين يُرجع إليهم في الحديث، وفي الجرح والتعديل⁽¹⁰⁾، مع يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد، وإسحاق.

وذكره ابن حبان في مقدمة كتابه المجروحين فيمن قام بالتنقيح عن الرجال، والتفتيش عن الضعفاء مع عبد الله بن المبارك، ويحيى القطان، ووکیع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي⁽¹¹⁾.

وكذا أورده ابن عدي في مقدمة كتابه الكامل تحت عنوان: ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم، وأورد له بعضاً من أقواله في هذا العلم⁽¹²⁾.

وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار: وقد تكلم الشافعي في جماعية من الضعفاء، وبين أمرهم، وحكايتهم هاهنا مما يطول به الكتاب⁽¹³⁾.

وعن علمه الكبير في هذا الجانب، يقول الخطيب: وقد نُقِلَ عن الشافعي مع ضبطه لحديثه كلام في أحوال الرواة يدل على بصره بهذا الشأن، ومعرفة به، وتبحره فيه.

ثم أورد الخطيب بعضاً مما ورد من كلامه في ذلك، ثم قال: ولو اجتهد المتقن الحافظ وتحرى البصير الناقد أن تصف هؤلاء المذكورين آنفاً على قدر أحوالهم،



وُنُزِّلَهُمْ فِي الرِّوَايَةِ مَنَازِلَهُمْ لَمَّا عَدَا مَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَهَذَا يَدُلُّ مِنْهُ عَلَى عِلْمٍ وَافِرٍ، وَفَهْمٍ حَاضِرٍ، وَمَعْرِفَةٍ ثَاقِبَةٍ، وَبَصِيرَةٍ نَافِذَةٍ (14).

وَنَصَّ الذَّهَبِيُّ عَلَيْهِ فِيمَنْ قَبَلَ النَّاسُ قَوْلَهُمْ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ ذَكَرُ مَنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (15).

وَذَكَرَهُ السَّخَاوِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الرِّجَالِ (16).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو زَهْرَةَ: كَانَ الشَّافِعِيُّ نَافِذَ الْبَصِيرَةِ فِي نَفُوسِ النَّاسِ، قَوِيَّ الْفِرَاسَةِ كَشَيْخِهِ مَالِكٍ فِي مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ الرِّجَالِ، وَمَا تُطِيقُهُ نُفُوسُهُمْ (17).

كُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى إِمَامَةِ الشَّافِعِيِّ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ، وَرُسُوخِ قَدَمِهِ فِيهِ.

ثَانِيًا: مَفْهُومُهُ لِلتَّجْرِيعِ وَالتَّعْدِيلِ:

فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِسَنَدِهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، قَالَ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أُعْطِيَ طَاعَةَ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى لَمْ يَخْلُطْهَا بِمَعْصِيَةِ إِلَّا بِحَيِّ بْنِ زَكْرِيَّا، وَلَا عَصَى اللَّهَ تَعَالَى فَلَمْ يَخْلُطْ بِطَاعَةِ، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الطَّاعَةُ فَهُوَ الْمُعَدَّلُ، وَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الْمَعْصِيَةُ فَهُوَ الْمُجَرَّحُ (18).

وَهَذَا هُوَ الْفَهْمُ الصَّحِيحُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْفَنِّ بَعْدَهُ، أَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ مَعْصُومًا، وَلِذَا فَالْمُعَدَّلُ مَنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ الطَّاعَاتِ وَتَرْكُ الْمَعَاصِي، أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى مَنْ غَلَبَ خَيْرُهُ شَرَّهُ، وَإِلَّا فَهُوَ الْمُجَرَّحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهُوَ بِذَلِكَ يَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَبِينُ مَفْهُومَ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ.

وَالْعَدْلُ عِنْدَهُ عَلَى مَا يَظْهَرُ لَهُ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ مُعَيَّبَ غَيْرِنَا (19).

وَكَذَا تَثَبَّتْ عَدَالَةُ الرَّأْيِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِالِاسْتِفَاضَةِ وَالشَّهْرَةِ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: فَمِنْ اشْتَهَرَتْ عَدَالَتُهُ بَيْنَ أَهْلِ النُّقْلِ أَوْ نَحْوِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَشَاعَ الثَّنَاءُ

عليه بالثقة والأمانة، استُعنيَ فيه بذلك عن بَيِّنَةٍ شاهدةٍ بعدالته تنصيصاً، وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي، وعليه الاعتمادُ في فنِّ أصولِ الفقه (20).

قلتُ: وكذا هو عندَ جمهورِ علماء الحديث قبل ابن الصلاح وبعده.

ويُقبلُ التعديلُ عندَ الشافعي من غيرِ ذكرِ سببه؛ لأنَّ أسبابه كثيرة (21).

أما الجرح، فلا يقبلُ إلا مفسراً، وإنما أوجب الشافعي الكشفَ عن ذلك؛ لأنه بلغه أنَّ إنساناً جرح رجلاً، فسُئِلَ عمَّا جرحه به، فقال: رأيتُه يول قائماً، فقيلَ له: وما في ذلك ما يوجبُ جرحه؟ فقال: لأنه يقع الرِّشْشُ عليه وعلى ثوبه ثمَّ يُصَلِّي، فقيلَ له: رأيتُه يُصَلِّي كذلك؟ فقال: لا، فهذا ونحوه جرحٌ بالتأويل، والعالمُ لا يجرحُ أحداً بهذا وأمثاله، فوجبَ بذلك ما قلناه (22).

وأما المُبتدعة، فيقبلُ الشافعي روايتهم وشهادتهم إلا الخطائية، يقول الخطيب: وذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة، ومن قال بهذا القول من الفقهاء أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، فإنه قال: وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية (23).

من الراضية؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم (24).

وعلة ذلك أنهم يرون جواز الكذب لضرورة مذهبهم (25).

وقد قيل الشافعي رواية بعض أهل البدع وإن كان فاسقاً بیدعته؛ لأنه متأولٌ في فسقه (26). وسيأتي مزيد تفصيل في قبوله رواية إبراهيم بن أبي يحيى، وهو من القدريّة؛ لأنه عنده لا يكذب، وهو ثقة في الحديث.



وَأَمَّا إِنْ كَانَ الرَّاوِي غَيْرَ مُدَلِّسٍ، فَيَقْبَلُ الشَّافِعِيُّ قَوْلَهُ، حَيْثُ قَالَ: قَبِلْنَا مِنْهُ حَدِيثِي فَلَانَ عَنْ فَلَانٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَدْلِسًا⁽²⁷⁾.

المطلب الثاني: التوثيق بصيغة أفعل التفضيل.

جاءت ألفاظ الشافعي، وعباراته المتنوعة في الثناء على الأئمة، بصيغة أفعل التفضيل في غالبهم، وإن أراد الثناء على بعضهم في الفقه لا في الحديث: وتعدُّ هذه العبارات من أعلى درجات التوثيق إن أراد الشافعي الثناء على الراوي في مجال الحديث وروايته.

فالشافعي أثنى بعبارات الثناء على عددٍ من أئمة المسلمين ممن كانوا حولَه، من تلاميذ وأقران وشيوخ، أو كانوا من شيوخ الشيوخ، مُفَرِّدًا الثناء على الإمام أحيانًا، وقد يقرنه بغيره.

1- "ما خلَّفتُ أحدًا اتقى ولا أروع ولا أفقه ولا أعلم" قالها الإمام الشافعي

في تلميذه أحمد بن حنبل

روى الخطيبُ البغداديُّ بسنِّه عن حرمله، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: خرجتُ من بغداد، وما خلَّفتُ بها أحدًا اتقى ولا أروع ولا أفقه، أظنُّه قال: ولا أعلمُ من أحمد بن حنبل⁽²⁸⁾.

وقال الشافعيُّ أيضًا: أحمد بن حنبلٍ إمامٌ في ثمان مسائل، إمامٌ في الحديث، وإمامٌ في الفقه، وإمامٌ في اللغة، وإمامٌ في القرآن، وإمامٌ في الفقر، وإمامٌ في الزهد، وإمامٌ في الورع، وإمامٌ في السنَّة⁽²⁹⁾.

وقال المزني: قال لي الشافعي: رأيتُ ببغداد شابًّا إذا قال: حدثنا، قال النَّاسُ كلُّهم: صدق. قلت: ومن هو؟ قال: أحمد بن حنبل⁽³⁰⁾.

والإمام أحمد، صاحب المذهب، ومصنف المسند، أثنى عليه الأئمة من شيوخ وأقران وتلاميذ ومن بعدهم، لا يتسع المقام لذكر بعض ما قالوه في بيان منزلته.

لقد كان إماماً في علوم الحديث وفنونه روايةً ودرايةً.

ويكفي في بيان مكانته، ما قاله شيخه يحيى بن سعيد القطان: ما قديم علينا مثل هذين أحمد ويحيى بن معين. وما قديم عليّ من بغداد أحب إليّ من أحمد بن حنبل (31).

وقال شيخه عبد الرزاق: ما رأيت أحداً أفقه ولا أروع من أحمد بن حنبل (32).

فعبارة القطان وعبد الرزاق تشابه ما قاله الشافعي في أحمد، وكلهم من شيوخه، وهي من عبارات التوثيق بأفعال التفضيل.

وروى الذهبي بسنده إلى الحافظ الإمام محمد بن يحيى النيسابوري الذهلي حين بلغه وفاة أحمد، قال: ينبغي لكل أهل دار ببغداد أن يقيموا عليه النياحة في دورهم.

فاعتذر الذهبي عن تلك المقالة التي لا توافق الشرع، بقوله: تكلم الذهلي بمقتضى الحزن لا بمقتضى الشرع (33).

2- "ما رأيت أعقل منه" قالها في تلميذه سليمان بن داود الهاشمي، وقرنه بأحمد في الثناء، روى ابن أبي حاتم بسنده عن الحسن بن محمد الصباح الزعفراني (260هـ)، قال: قال لي الشافعي: ما رأيت رجلين أعقل من أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي.



وروى في الموضع نفسه بسنده عن أبي الوليد الجارودي "صاحب الشافعي، قديم الموت"، قال: قَدِمَ علينا الشافعي يعني مكة، فقال: ما خلقتُ بالعراق رجلين أعقلَ منهما. وذكرهما (34).

وكما قال ابن حجر، فأحمد بن حنبل المتوفى 241هـ: ثقة حافظ فقيه حجة (35).

وسليمان بن داود الهاشمي المتوفى 219هـ: ثقة جليل، قال أحمد بن حنبل: يصلح للخلافة (36).

3- إنه أحفظ أصحابي وأثنى كذلك على تلميذه وقرينه الربيع بن سليمان وهو ابن عبد الجبار بن كامل المرادي مولاهم، أبو محمد المصري، المؤذن، صاحب الشافعي وخادمه، وراوي كتيبه الجديدة.

قال الشافعي: الربيع راويتي. قال الذهبي: كان الربيع أعرف من المزني بالحديث، وكان المزني أعرف بالفقه منه بكثير، حتى كأن هذا لا يعرف إلا الحديث، وهذا لا يعرف إلا الفقه.

وقد قال الشافعي فيه: إنه أحفظ أصحابي.

رحل الناس إليه من أقطار الأرض لأخذ علم الشافعي، ورواية كتيبه. فهو آخر من روى عنه بمصر (37).

والربيع المتوفى 270هـ، صاحب الشافعي: ثقة، كما قال ابن حجر (38).

4- "ما أخرجت مصر مثله"، ومن تلاميذه الذين أثنى عليهم، وكان من أقرانه أيضاً: أشهب بن عبد العزيز ونقل أبو بكر الشيرازي، أحمد بن عبد الرحمن

سمعت الشافعي، يقول: ما أخرجت مصر مثل أشهب، لولا طيش فيه (39).
وأشهب هو ابن عبد العزيز بن داود القيسي، أبو عمرو، ثقة، فقيه الديار المصرية في زمنه، تُوفي بعد الشافعي بثمانية عشر يومًا.

قال القاضي عياض: اسمه مسكين، وأشهب لقب (40).

قلت: ثناء الشافعي على أشهب إنما هو في فقهه ورأيه، لا في روايته، والله أعلم، فلقد اشتهر بفقهه على مذهب مالك، والذب عنه. بخلاف من سبق ذكرهم، حيث كان الثناء عليهم في جانب تقدمهم في علم الحديث.
يؤيده ما نقله القاضي عياض في ترتيب المدارك عن الشافعي، قوله: ما رأيت أفقه من أشهب، لولا طيش فيه (41).

وقول الذهبي: ويكفيه قول الشافعي فيه: ما أخرجت مصر أفقه من أشهب، لولا طيش فيه (42).

ولم يُذكر الشافعي بمصر من أصحاب مالك إلا أشهب وابن عبد الحكم، وأخذ عن الشافعي هو وابن عبد الحكم. مع أن أشهب والشافعي كانا متناظرين كما نقل ذلك القاضي عياض (43).

أما الطيش الذي وُصف به، فلعله لما نقله القاضي عياض عن محمد بن عبد الحكم، قوله: سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت.

وما حكاه الربيع بن سليمان، قال: سمعنا أشهب يقول في سجوده: اللهم أمت الشافعي، وإلا ذهب علم مالك (44).



5- "ليس أحد من أصحابي أعلم منه"، وأثنى في الفقه على تلميذه يوسف بن يحيى، أبو يعقوب البُويطي، ففي قصة طويلة تروي ما وقع من وحشة بين يوسف هذا وبين ابن عبد الحكم، وتنازعا فيمن يجلس مكان الشافعي، وذلك في مرضه الذي توفي فيه، فقال حينها: ليس أحدٌ أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى، وليس أحدٌ من أصحابي أعلم منه⁽⁴⁵⁾.

وفي أول موضع ذكر فيه البُويطي والمُزني في كتاب المجموع، قال النووي: وهما أجلُّ أصحاب الشافعي رحمهم الله، فأما البُويطي ... وهو أكبر أصحاب الشافعي المصريين، وخليفته في حلقة بعد وفاته.

وفي منزلته عند الشافعي، قال الربيع: وكان له من الشافعي منزلة، وكان الرجلُ ربما يسأله عن المسألة، فيقول: سلُّ أبا يعقوب، فإذا أجاب أخبره، فيقول: هو كما قال، وربما جاء إلى الشافعي رسولُ صاحب الشرطة، فيوجه الشافعي أبا يعقوب البُويطي، ويقول: هذا لساني⁽⁴⁶⁾.

والبُويطي المتوفى 231هـ، قال فيه ابن حجر: صاحبُ الشافعي، ثقة، فقيه، من أهل السنة، مات في الحنة ببغداد⁽⁴⁷⁾.

6- "لم يبلغ أحد مبلغه في العلم لحفظه وإتقانه وصيانيته"، ومن شيوخه الذين أثنى عليهم في مواضع متعددة، وبعبارات كثيرة متنوعة مالك.

فمما قال فيه: إذا جاء الأثرُ فمالكٌ التَّجَمُّ.

وقال: إذا جاء الحديثُ عن مالكٍ فشُدَّ به يَدُكَ.

وقال: كان مالكٌ إذا شكَّ في بعض الحديثِ طرحه كله⁽⁴⁸⁾.

وقال: مالكٌ أستاذي، وعنه أخذنا العلم، وما أحدٌ آمنٌ عليَّ من مالكٍ، وجعلتُ مالكا حُجَّةً بيني وبين الله تعالى... ولم يبلغ أحدٌ مبلغَ مالكٍ في العلم لحفظه وإتقانه وصيافته (49).

من أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك (50).

7- "ما رأيتُ أحداً فيه من آلةِ العالمِ ما في سفيان"، وقرنَ بمالكٍ في الشَّاءِ

سفيان بن عيينة

فقال: مالكٌ وابنُ عيينةَ القرينان (51).

وقال: لولا مالكٌ وابنُ عيينةَ لذهبَ علمُ الحجاز (52).

وكانَ الشافعي أثنى على شيخه ابنِ عيينة، فمما قاله فيه: ما رأيتُ أحداً فيه من آلةِ العالمِ ما في سفيان، وما رأيتُ أحداً أكفَّ عن الفُتْيَا منه، وما رأيتُ أحداً أحسنَ لتفسيرِ الحديثِ منه (53).

وتكرر توثيقه لشيخه ابنِ عيينة، فقال: أخبرنا الثقةُ سفيانُ أو عبدُ الوهابِ أو هُما، عنِ أيوبَ، عن محمد بنِ سيرين، عن عبيدة السِّلْمانيِّ، قال: قال عليُّ رضي الله تعالى عنه: "لَا تَأْكُلُوا ذَبَائِحَ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ نَصْرَانِيَّتِهِمْ أَوْ مِنْ دِينِهِمْ إِلَّا بِشُرْبِ الْخَمْرِ" (54).

وفي هذا توثيقٌ لكلٍّ من سفيان بنِ عيينةَ وعبدِ الوهابِ بنِ عبدِ الحميد النَّقفِي (55).

وفي موضعٍ آخرَ من الأمِّ، قال: أخبرنا الثقةُ إمَّا سفيانُ وإمَّا غيره، عن أيوبَ السَّخِّيَّانيِّ، عن عكرمة، عن ابنِ عباسٍ، أَنَّهُ دَخَلَ حَمَامَ الْجُحْفَةِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ (56).

وفي موضعٍ آخرَ: أخبرنا الثقةُ ابنُ أبي يحيى أو سفيانُ أو هُما عن هشام (57).



وهو هنا يُوثَّق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى مع ابن عينة (58).

8- "الليث بن سعد أتبع للأثر من مالك بن أنس"، وأضاف إلى مالك وابسن عينة في الثناء الليث بن سعد، فقال: العلم يدور على ثلاثة مالك والليث وسفيان بن عينة (59).

وروى أبو نُعَيْم الأصبهاني بسنده عن حُرْملة بن يحيى، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: الليث بن سعد أتبع للأثر من مالك بن أنس (60).

وفي تهذيب الكمال عن أبي عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به (61).

وكان ابن أبي حاتم روى بسنده عن يحيى بن عبد الله بن بكير، قال: الليث أفقه من مالك، ولكن كانت الخطوة لمالك (62).

فَعَقَّبَ النووي على ذلك، بقوله: وأما الليث بن سعد رحمته الله فإمامته وجلالته وصيائته وبراعته وشهادته أهل عصره بسخائه وسيادته وغير ذلك من جميل حالاته أشهر من أن تُذكر، وأكثر من أن تُحصَر.

ويكفي في جلالته شهادة الإمامين الجليلين الشافعي، وابن بكير رحمهما الله تعالى أن الليث أفقه من مالك رضي الله عنهم أجمعين.

فهذان صاحبا مالك رحمه الله وقد شهدا بما شهدا، وهما بالمرتلة المعروفة من الإتيان والورع، وإجلال مالك، ومعرفتهما بأحواله. هذا كله مع ما قد علم من جلالة مالك وعظم فقهه رحمته الله (63).

أقول: ولسنا بحاجة لتسويد صفحات في التعريف بأئمة مشاهير، فمالك المتوفى 179هـ، هو إمام دار الهجرة، رأسُ المتقين، وكبيرُ المثبتين، حتى قال البخاري: أصحُّ الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر (65).

وابن عينة المتوفى 198هـ، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حجة (66)، ولا يضره عند العلماء ما قيل من تغيير حفظه بآخره، وإن دلس فعن الثقات، قال النووي: وافقوا على إمامته وجلالته وعظم مرتبته (67).

والليث بن سعد المتوفى 175هـ، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إمامٌ مشهور (68).

10- "ليس من التابعين أحدٌ أكثر أتباعاً للحديث من عطاء"، وممن أثنى عليهم الشافعي، عطاء بن أبي رباح، وعطاء من التابعين، توفي 114هـ، بين الشافعي وبينه رجлан.

قال الشافعي: ليس من التابعين أحدٌ أكثر أتباعاً للحديث من عطاء (69).

وقال: عطاء بن أبي رباح الثقة عنده (يعني عند مالك) وعند الناس (70).

وعطاء، قال فيه ابن حجر: ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، لكنّه كثيرُ الإرسال (71).

وقال النووي: اتفقوا على توثيقه وجلالته وإمامته (72).

11- "أفقههم وأعلمهم في زمانه وأعلمهم بالحديث"، وأثنى على ابن

شهاب الزهري، وهو من شيوخ شيوخه.

فقال: وابن شهاب عندنا إمامٌ في الحديث والتخيير (73).



وثقة الرجال، إنما يُسمَّى بعض أصحاب النبي ﷺ ثم خيار التابعين، ولا نعلم محدثاً يُسمَّى أفضل ولا أشهر ممن يُحدث عنه ابنُ شهاب (74).

وقال: أفقههم وأعلمهم في زمانه وأعلمهم بحديث رسول الله ﷺ ابنُ شهاب الزهري (75).

ونقل النووي عن الشافعي، قوله: لولا الزهري لذهبت السنن من المدينة. ثم قال: ومناقبه والثناء عليه وعلى حفظه أكثر من أن يحصر (76)، توفي نحو (125هـ).

12- "ما رأيت أحداً أشبه فقهه بحديثه منه"، وأثنى على عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وهو من شيوخ شيوخه.

فقال رحمه الله: لم يكن بالشام مثل الأوزاعي قط. قال: ولكنه ليس ممن يقتصر عليه حتى يتعرف عليه بحديث غيره (77). وقال أيضاً: ما رأيت أحداً أشبه فقهه بحديثه من الأوزاعي (78).

ونحو قول الشافعي، قال عبد الرحمن بن مهدي: ما كان بالشام أحداً أعلم بالسنة من الأوزاعي (79). والأوزاعي المتوفى 157هـ، قال فيه ابن حجر: ثقة جليل (80).

13- "لولاه ما عُرف الحديث بالعراق"، وأثنى على شعبة بن الحجاج، وهو من شيوخ شيوخه.

فروى ابن أبي حاتم بسنده عن حرمة، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل، فيقول: لا تُحدث وإلا استعديت عليك السلطان (81).

14- "ما رأيت صاحب بلغم أحفظ منه"، ومن أثنى عليهم الشافعي من أقرانه عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي، صاحب المسند، شيخ البخاري. قال الربيع بن سليمان: سمعتُ الشافعي، يقول: ما رأيتُ صاحب بلغم أحفظ من الحميدي، كان يحفظ لابن عيينة عشرة آلاف حديث (83).

ومعنى صاحب بلغم: أي مع وجود البلغم والرطوبة في فمه مما يؤثر على الحفظ، إلا أنه تميّز بالحفظ. قال الدكتور أحمد بن علي القرني: إن كثيراً من العلماء كانوا يتعاطون بعض الصفات الغذائية والدوائية، إما لزيادة الحفظ، وإما لشحذ الذهن، كما تركوا أشياء أخرى لأنها تؤثر على الذهن والبدن، وذلك لأن بعض الأطعمة تساعد على تخفيف البلغم، مما يساعد على الحفظ والفهم، ولهذا فإنك تجد أن أحسن الأوقات للحفظ وصفاء الذهن، هي التي تعقب أوقات النوم؛ لأن البلغم يكون جافاً بعده (84).

والحميدي المتوفى 219هـ، قال فيه ابن حجر: ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدّوه إلى غيره (85).

15- "ما رأيتُ أصدق لهجة منه"، وأثنى على عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك الأَصمعي، وهو من أقرانه.

فروى الخطيب بسنده عن الربيع بن سليمان، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: ما عبّر أحدٌ عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي (86).



وروى بسنده عن محمد بن أبي زُكَيْرٍ الأسَوَانِي (232هـ)، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: ما رأيتُ بذلك العسكر أصدقَ لهجةً من الأصمعي (87).

والأصمعي، قال الباجي: ولم يرَ الناسُ أحضرَ جوابًا وأثَقَنَ لما يحفظُ منه. وكان شديدَ التألُّه "أي العبادة والتدلل لله وحده"، كان لا يُفسِّر شيئاً من القرآن، ولا شيئاً من اللغة له نظيرٌ أو اشتقاقٌ في القرآن، وكذلك الحديث "أي لا يكثر روايته" تحرُّجاً.

وكان لا يُفسِّر شعراً فيه هجاء، ولم يرفع من الحديث إلا أحاديث يسيرة، وكان صدوقاً في كلِّ شيء، من أهل السنة (88).

وقال النووي: وأما الأصمعيُّ فهو الإمام المشهور من كبار أئمة اللغة والمكثرين والمعتمدين منهم، كان من ثقات الرواة ومُتقِنِيهِمْ، وكان جامعاً للغة والغريب والنحو والأخبار والملح والنوادر (89).

والأصمعيُّ المتوفى 216هـ، قال فيه ابن حجر: صدوقٌ سني (90). وهكذا نجد أن الثناء في أكثرهم هو بصيغة أفعال التفضيل، وهي كما قلنا أعلى درجات التعديل عند علماء الفن.

16- "لا أعرف له نظيراً في هذا الشأن"، ومنتقلٌ إلى عبارة الشافعي، وهي قوله: لا أعرف له نظيراً في هذا الشأن.

وهذه العبارة بلا شكٍّ من أعلى مراتب التوثيق والتعديل أيضاً إذا كانت واردة في باب بيان حال الراوي في الرواية.

فهي من جملة ألفاظ المرتبة الأولى مع قولهم: أثبتُ الناس، أو أوثقهم، أو إليه المنتهى في الثبوت، أو في الثقة، وإمامُ المحدثين في زمانه، وأميرُ المؤمنين في الحديث،

وأوثقُ عندي من نفسي، وأوثقُ الناس، وبخٍ بثقةٍ، وثقةٌ بإجماعٍ، وثقةٌ بلا مدافعةٍ، وثقةٌ بلا نزاعٍ، وثقةٌ ثبتتْ، وثقةٌ ثقةٌ، وثقةٌ حافظٌ، وركنٌ من الأركان، وفي الثبوتِ كالاسطوانةِ، ولا أحدٌ أثبت منه، ولا يُسألُ عنه، ونسيجٌ وحده، وهكذا.

وكانَ الخليليُّ بعدما قالَ في عبدِ الرحمنِ بنِ مَهدي: إمامٌ بلا مُدافعةٍ. نَقَلَ قولَ الشافعي فيه: لا أعرفُ له نظيراً في هذا الشأن (91).

وهي من الشافعي تحملُ معنى الثناء الكبير، وأعلى درجات التوثيق في آنٍ، ويبدو أنَّ الشافعي لم يسمع منه مَبَاشَرَةً، إنما روى عنه حكايةً وفيما بلغه. وكان ابنُ مَهدي المتوفى 198هـ رحمه الله إماماً لا يُبَارَى، وليسَ لَهُ نظيرٌ حقاً. قال فيه ابنُ حجرٍ: ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ عارفٌ بالرجالِ والحديثِ، قال ابنُ المديني: ما رأيتُ أعلمَ منه، روايتهُ في الكتبِ الستة (92).

17- "من أرادَ أنْ يَتَّبَحَّرَ في المغازي فهو عيالٌ على محمدِ بنِ إسحاق"، ويمكن أن يلحقَ بمن سبق، ما قاله في محمد بنِ إسحاق بنِ يسار، وهو من شيوخ شيوخه، فقد أثنى عليه.

روى الخطيبُ بسندهِ عن حرمله، عن الشافعي، قال: من أرادَ أنْ يَتَّبَحَّرَ في المغازي فهو عيالٌ على محمدِ بنِ إسحاق (93). وهذا ثناء على ابنِ إسحاق في واحد من العلم، وهو المغازي.

وابنُ إسحاق المتوفى 150هـ، قال ابنُ حجرٍ: إمامٌ المغازي صدوقٌ يُسَدِّكس ورُميَ بالتشيعِ والقدر (94).



وقال فيه الذهبي: كان أحد أوعية العلم، خبيراً في معرفة المغازي والسير، وليس بذاك المثقن، فانحط حديثه عن رتبة الصحة، وهو صدوق في نفسه مرضي (95).

وهو حافظ علامة، أحد من دار عليهم الحديث والإسناد، وقد أثنى عليه في علم المغازي والسير، غير واحد من شيوخه وأقرانه والأئمة عبر العصور (96).

المطلب الثالث: تكرار صيغة التوثيق في الراوي لفظاً أو معنى.

ويدخل في هذا المصطلح، قولهم: رفع الشافعي في الراوي في الثقة والأمانة، فهي من أعلى درجات التوثيق عنده. يؤكد قوله في الراوي أيضاً: ثقة حافظ.

1- "ثقة حافظ"، وهذا ما قاله الشافعي في داود الفراء.

فقال في داود بن قيس الفراء الدِّبَّاع، أبو سُلَيْمان، القرشي مولاهم، المدني، ثقة حافظ (97).

وذكره مع أفلح بن حُمَيْد الأنصاري، فرفع بهما في الثقة والأمانة (98)، والإتقان لما رَوَّاهُ (99).

وداود التوفى في خلافة أبي جعفر المنصور، متفق على توثيقه وفضله، وثقه ابن سعد (100)، وأحمد (101)، وزاد في موضع: صالح الحديث (102)، وابن معين (103)، وفي موضع: صالح الحديث (104)، وابن المديني (105)، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وكان القعنبي يثني عليه (106)، فقال: ما رأيت بالمدينة رجلين كانا أفضل من داود بن قيس ومن الحجاج بن صفوان (107). والنسائي (108). والساجي (109). وذكره ابن حبان في الثقات (110).

ولعل ما قاله القعني كما في الطبقات الكبير، وابن حبان في المشاهير، وما خلاص إليه ابن حجر تقارب ما قاله الشافعي فيه. وهو ثقة متفق على توثيقه عند النقاد كما رأينا.

2- "رفع به في الثقة والأمانة والإتقان لما روى"، وجاءت عبارة: رفع بهما في الثقة والأمانة (114)، والإتقان لما رَوَوْا (115).

لداود المتقدم، وأفلح بن حميد بن نافع الأنصاري، المدني، أبو عبد الرحمن. وأفلح المتوفى 158هـ أو بعدها، ثقة، وثقه ابن سعد، وزاد: كثير الحديث (116).

ويحيى بن معين (117)، وأبو حاتم، وزاد: لا بأس به (118)، وذكره ابن حبان في الثقات (119). وقال النسائي: ليس به بأس (120).

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله: صالح (121). وفي رواية الميموني: صالح يُحْتَمَل (122). وقال ابن حجر في هدي الساري: أنكر عليه أحمد حديثاً واحداً (123). قال أبو داود: قلت لأحمد: أفلح بن حميد؟ قال: هذا شيخ قد احتملوه، وجعل كأنه يستضعفه، قال: يُكْثَرُ من الرأي، قلت: رأي القاسم؟ قال: نعم، قال: روى حديثاً منكراً، حديث المواقيت. قلت: وصح ذلك عندك، رواه غير المعافي؟ قال: المعافي ثقة (124).



والمقصود بحديث المواقيت، ما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من طرق عن أَفْلَحِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ⁽¹²⁵⁾. وَلِأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ الْجُحْفَةَ⁽¹²⁶⁾. وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ⁽¹²⁷⁾. وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمَلَمَ⁽¹²⁸⁾.

قال ابنُ عَدِي: وأفْلَحُ بن حميد أشهر من ذاك، وقد حَدَّثَ عنه ثقات النَّاسِ... وهو عندي صالحٌ، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كُلِّها، وهذا الحديث يتفرد به مُعَاوِيَةُ عنه. قال ابن عدي: وإنكار أحمد على أَفْلَحِ في هذا الحديث، قوله "ولأهل العراق ذات عِرْق"، ولم ينكر الباقي من إسناده ومثته شيئاً⁽¹²⁹⁾. وأورد الذهبي في الميزان في ترجمة أَفْلَحِ إنكار أحمد للعبارة السابقة، ثُمَّ قال: هو صحيحٌ غريبٌ⁽¹³⁰⁾.

وقال الذهبي في الكاشف: أَفْلَحُ صدوقٌ⁽¹³¹⁾. وقال ابنُ حجرٍ في التَّقْرِيبِ: ثقةٌ⁽¹³²⁾. واحتجَّ به الشيخان، وأصحابُ السُّنَنِ سوى التِّرْمِذِيِّ. قلت: لعلَّ عبارة الشافعي أعلى من عبارات غيره من الثَّقَّادِ، وإنَّ كان أَفْلَحُ لَا يَقِلُّ عن الثقة، وإنكارُ حديثٍ واحدٍ لراوٍ كثير الحديث كما قال ابن سعدٍ لَا يَقِلُّ من درجَتِهِ ومكانَتِهِ.

3- "وصفه بالثقة والأمانة، وأنَّ مثله يؤخذ عنه العلم"، وممن وصفه الشافعي بالثقة والأمانة، وأنَّ مثله يؤخذ عنه العلم، عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي. قاله أبو نُعَيْمٍ⁽¹³³⁾. ولم أجده عند غيره، وعبد الرحمن، المتوفى سنة بضع وخمسين، يعني ومائة، أحد الثقات الأثبات، وثَّقه الجمهور⁽¹³⁴⁾. ابن سعدٍ⁽¹³⁵⁾. وابن معين⁽¹³⁶⁾. وأحمد في موضعٍ⁽¹³⁷⁾. وقال في موضع آخر: ليس به

قلت يعني ابن حجر: وقد بين ما وقع لأبي أسامة وغيره من ذلك ابن أبي حاتم عن بعض شيوخه وأبو بكر بن أبي داود وأبوه وأبو بكر البزار وغيرهم، وابن جابر احتج به الجماعة.

وقال ابن القطان: وإنما هناك رجلان: أحدهما: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وهذا ثقة، والآخر عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهذا منكر الحديث وضعفه، فحسين الجعفي وأبو أسامة يرويان عن عبد الرحمن بن تميم الضعيف، إلا أنهما يغلطان في نسبه، فيقولان فيه: ابن جابر بدلاً من ابن تميم، فهما بهذا يخلعان على الضعيف صفة الثقة (149).

ولذا لم يلتفت ابن حجر إلى تضعيف الفلاس، وخلص إلى إطلاق القول بتوثيق عبد الرحمن (150). وقبلة الذهبي (151).

ومع ذلك فالشافعي زاد عن بقية الثقات بوصفه بالأمانة، وتبعه ابن أبي داود، الذي قال: ثقة مأمون.



4- "غاية في الثقة والفضل في الدين والورع"، ولا يُعَدُّ في مدلولها عن عباراته السابقة، قوله رحمه الله تعالى: غاية في الثقة، والفضل في الدين، والورع. والتي هي من أعلى درجات التوثيق أيضاً.

فقد قالها في محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير، التيمي، المدني. كما جاءت العبارة في معرفة السنن والآثار للبيهقي (152). والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (153). والبدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لابن الملquin (154) وغيرهم.

وفي الرسالة، قال الشافعي حكايةً عن غيره: فمحمد بن المنكدر عنكم غاية في الثقة؟ قلت أي الشافعي: أجل، والفضل في الدين، والورع (155). وابن المنكدر المتوفى 130هـ متفقٌ على توثيقه، فقال فيه إبراهيم بن المنذر الحزامي: غاية في الحفظ والإتقان والزهد، حجة (156).

وقال سفيان بن عيينة: كان من معادن الصدق، ويجمع إليه الصالحون، ولم يدرك أحداً أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال: قال رسول الله ﷺ منه (157). وقال أبو زرعة الدمشقي: محمد بن المنكدر أجودهم لقاءً (يعني في إخوته)، ثم أبو بكر، وعمر، قليل الحديث (158). وقال عبد الله بن الزبير الحميدي: حافظ (159). ووثقه ابن سعد، وزاد: ورعاً عابداً (160). وابن معين (161). وأبو حاتم (162). والعجلي، وزاد: رجل صالح (163). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من سادات القراء، لا يتمالك البكاء إذا قرأ أحد حديث رسول الله ﷺ (164). وقال في المشاهير: كان من عبّاد أهل المدينة، وقراء التابعين (165). وقال الذهبي في الكاشف:



الحافظ... إمام، بكاء، متأله (166). وقال ابن حجر: ثقة فاضل (167). روايته في الكتب الستة.

فعبارة الشافعي في ابن المنكدر، وإن كانت أعلى من عبارات غيره في التوثيق، إلا أنهم يكادون يُقَارِئُونَهُ، ووافقه فيها إبراهيم بن المنذر الحزامي. تكلمة الجزء الثاني من البحث في العدد الرابع إن شاء الله

الهوامش

- 1- مقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص5).
- 2- الموقظة: للذهبي (ص82).
- 3- منها: المصنفات في مناقب الشافعي لكل من داود بن علي الأصبهاني (270هـ)، وابن أبي حاتم (327هـ)، وأبي الحسن الآبري (363هـ)، والحاكم النيسابوري (405هـ)، وأبي نعيم الأصبهاني (430هـ)، والبيهقي (458هـ)، والفخر الرازي (606هـ)، وابن كثير (774هـ)، وكتاب توالي التأسيس بمعالي محمد بن إدريس - لابن حجر (852هـ).
- 4- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: لابن عبد البر (ص114).
- 5- انظر: آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم (ص22)، ومناقب الشافعي: للبيهقي (73/1)، وتوالي التأسيس بمعالي محمد بن إدريس، المطبوع خطأ بعنوان: توالي التأسيس: لابن حجر (ص50).
- 6- جزم بذلك النووي في المجموع (25/1).
- 7- انظر إضافة للمراجع السابقة: تاريخ مدينة السلام: للخطيب (392/2)، وتاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر (267/51)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (5/10).
- 8- انظر: تاريخ مدينة السلام: للخطيب (392/2)، وتاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر (344/51)، وتهذيب الأسماء واللغات: للنووي (66/1).
- 9- بيان خطأ من أخطأ على الشافعي: للبيهقي (ص98).
- 10- قاله أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (429هـ) كما في تهذيب التهذيب: لابن حجر



- 11- المجروحين: لابن حبان (52/1).
- 12- الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي (47/1) وما بعدها.
- 13- معرفة السنن والآثار: للبيهقي (149/1).
- 14- مسألة الاحتجاج بالشافعي: للخطيب (ص105).
- 15- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: للذهبي (ص171).
- 16- المتكلمون في الرجال: للسخاوي (ص100).
- 17- الشافعي: لأبي زهرة (ص37).
- 18- آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم (ص305).
- ونقله الخطيب في الكفاية (ص138)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (197/64)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (327/3).
- 19- اختلاف الحديث: للشافعي (ص12).
- 20- معرفة أنواع علم الحديث: لابن الصلاح (ص213).
- 21- انظر: شرح التبصرة والتذكرة: للعراقي (336/1)، والمنهل الروي: لابن جماعة (ص71)، والغاية شرح الهداية: للسخاوي (ص120)، واليوافيت والدرر: للمناوي (625/2).
- 22- الكفاية: للخطيب (ص108).
- 23- الخطابية: أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الكوفي. افترقوا بعد قتله خمس فرق كلها حلولية لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق، والذي تبرأ منهم ولعنهم، وبعده في أبي الخطاب الأسدي، وأن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأحباؤه.
- وهم يستحلون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفتهم، قالوا: والجنة نعيم الدنيا والنار آلامها، واستباحوا نكاح المحرمات، وتركوا الفرائض.
- وكان أبو الخطاب خرج على والي الكوفة في أيام المنصور سنة 143هـ، فبعث عسكراً إليه فأسروه، وأمر بصلبه في كناسة الكوفة. انظر: مقالات الإسلاميين - للأشعري (76/1)، والفرق بين الفرق - للبغداد (ص247)، والملل والنحل - للشهرستاني (210/1).
- 24- الكفاية: للخطيب (ص194).
- 25- الاقتراح في فن الاصطلاح: لابن دقيق العيد (ص441).

26- المستصفى: للغزالي (230/2).

27- الكفاية: للخطيب (ص422).

وهناك الكثير من القضايا والمسائل المتعلقة بهذا العلم، للشافعي منها موقف واضح، تعرضنا لبعضها في بحث منهج الإمام الشافعي في جرح الرواة، حيث تبرز دوره الأساس والتميز، وتدل على عمق علمه، وصحيح منهجه في حفظ السنة، وصيانتها من الكذب والدس.

28- تاريخ مدينة السلام: للخطيب (99/6). وكذا العبارة في طبقات الحنابلة: لابن أبي يعلى (40/1).

وفي تهذيب الكمال: للمزي (451/1): "أزهـد" بدل "أتقى". وفي سير أعلام النبلاء: للذهبي (195/11): "أفضل" بدل "أورع".

29- المنهج الأحـد: للعلمي (55/1).

30- سير أعلام النبلاء: للذهبي (195/11).

31- نفسه (189/11).

32- السابق (195/11).

33- سير أعلام النبلاء: للذهبي (204/11).

34- مقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص296).

35- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص23 رقم 96).

36- نفسه (ص191 رقم 2552).

37- طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة (66/1).

وانظر: تهذيب الأسماء واللغات: للتوحي (188/1)، والسلوك في طبقات العلماء والملوك: للكندي (227/1)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (587/12)، وطبقات الشافعية الكبرى: للسبكي (131/2).

38- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص146 رقم 1894).

39- إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (245/2).

40- ترتيب المدارك: للقاضي عياض (259/1).

41- نفسه (259/1).

42- تاريخ الإسلام: للذهبي (64/14)، وسير أعلام النبلاء: له أيضاً (501/9).

43- ترتيب المدارك (260/1).

44- انظر الترجمة الموسعة لأشهب في ترتيب المدارك (259/1 - 262).



- 45- انظر القصة كاملة في تاريخ مدينة السلام (441/16). وذكر الخطيب كثيراً من مناقبه وورعه وزهده، وما جرى له في السجن.
- 46- المجموع: للنووي (156/1). وأثنى عليه النووي في طول صلاحته وقراءته للقرآن وقوة حجته.
- 47- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص 541 رقم 7892).
- 48- مقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص 14).
- 49- ترتيب المدارك: للقاضي عياض (35/1).
- 50- نفسه (62/1).
- 51- الكامل: لابن عدي (92/1).
- 52- ترتيب المدارك: للقاضي عياض (62/1).
- 53- تهذيب الأسماء واللغات: للنووي (224/1).
- 54- الأم - للشافعي (694/5). وانظر: المسند: له، كتاب الصيد والذبائح (ص 353).
- 55- وسأني الحديث عن الثَّقَفي ضمن الرواة الذين قال فيهم (ثقة).
- 56- الأم (529/3).
- 57- نفسه (551/3).
- 58- وسأني الحديث عن ابن أبي يحيى ضمن الرواة الذين قال فيهم (ثقة).
- 59- ترتيب المدارك (35/1، 62).
- 60- حلية الأولياء: لأبي نعيم الأصبهاني (7/319، 9/109).
- 61- تهذيب الكمال: للمزي (270/24).
- 62- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (7/180).
- 63- شرح صحيح مسلم: للنووي (2/11).
- 64- تهذيب الكمال: للمزي (270/24، 25/636).
- 65- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص 449 رقم 6425).
- 66- نفسه (ص 184 رقم 2451).
- 67- تهذيب الأسماء واللغات: للنووي (224/1).
- 68- تقريب التهذيب (ص 400 رقم 5684).

- 69- تاريخ دمشق: لابن عساكر (395/40)، وتهذيب الأسماء واللغات: للنووي (333/1).
- 70- تاريخ دمشق (395/40).
- 71- تقريب التهذيب (ص331 رقم 4591).
- 72- تهذيب الأسماء واللغات (334/1).
- 73- يعني في اختيار الثقات الذين يروي عنهم.
- 74- الرسالة: للشافعي (ص469).
- 75- الأم: للشافعي (130/9).
- 76- تهذيب الأسماء واللغات (91/1).
- 77- حلية الأولياء - لأبي نُعيم الأصبهاني (108/9).
- 78- سير أعلام النبلاء: للذهبي (113/7)، وتهذيب التهذيب: لابن حجر (118/6).
- 79- مقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص184).
- 80- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص289 رقم 3967). وراجع ثناء العلماء عليه في التهذيين.
- 81- مقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص127)، والجرح والتعديل: له أيضًا (370/4)، ومعرفة السنن والآثار: للبيهقي (151/1، 258/5).
- 82- تقريب التهذيب (ص208 رقم 2790).
- 83- طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي (140/2)، وتاريخ الإسلام: للذهبي (213/15).
- 84- الإبداع العلمي: للقرني (ص116).
- 85- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص246 رقم 3320).
- 86- تاريخ مدينة السلام: للخطيب (165/12). وانظر: تاريخ دمشق: لابن عساكر (67/37)، وتهذيب الكمال: للمزي (387/18)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (177/10).
- 87- تاريخ بغداد: للخطيب (167/12). وانظر: تاريخ دمشق: لابن عساكر (68/37)، وتهذيب الكمال: للمزي (387/18).
- 88- التعديل والتجريح: للباقي (30/1).
- 89- شرح صحيح مسلم: للنووي (86/1).
- 90- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص305 رقم 4205).
- 91- الإرشاد في معرفة علماء الحديث (238/1).



ونقلها كما هنا ابن الصلاح في طبقات الفقهاء الشافعية (545/1)، والذهبي في السير (194/9)، وفي إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (236/8)، وتهذيب التهذيب: لابن حجر (249/6): "في الدنيا" بسدل "في هذا الشأن".

ونقلها عن ابن حجر تلميذه السخاوي في أرفع مراتب التعديل، فبعدما بيّن أن أعلاها ما أتى بصيغة أفعل، قال: وهل يلحق بها مثل قول الشافعي في ابن مهدي "لا أعرف له نظيراً في الدنيا"؟ محتمل. فتح المغيث (391/1) قلت: هي كذلك إن شاء الله إن جاءت في بيان حال الراوي في الرواية، كما هو الشأن في ابن مهدي، والله أعلم. وانظر تهذيب التهذيب: لابن حجر، الموضع السابق.

92- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص 293 رقم 4018).

93- تاريخ مدينة السلام: للخطيب (15/2، 474/15). وانظر: تاريخ دمشق: لابن عساكر (116/60).

94- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص 403 رقم 5725).

95- تذكرة الحفاظ: للذهبي (173/1).

96- علل الحديث ومعرفة الرجال: لابن المديني (ص 25). وانظر ترجمته في التهذيين، الكمال: للمزي (405/24)، والتهذيب: لابن حجر (33/9)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (33/7).

97- تهذيب الكمال: للمزي (441/8).

98- مسألة الاحتجاج بالشافعي: للخطيب (ص 105).

99- مناقب الشافعي: للسيهقي (523/1).

100- الطبقات الكبير: لابن سعد (554/7).

101- سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 207 رقم 156)، والجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (422/3)، والمعرفة والتاريخ: ليعقوب بن سفيان (103/2).

102- الجرح والتعديل (422/4). وفي علل أحمد، رواية المروزي (ص 225 رقم 433): صالح الحديث.

103- تاريخ الدارمي (ص 107 رقم 312).

104- تاريخ الدوري (153/2).

105- تهذيب التهذيب: لابن حجر (178/3).

106- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (422/4).

107- الطبقات الكبير: لابن سعد (554/7).

108- تهذيب الكمال: للمزي (441/8).

- 109- إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (263/4).
- 110- الثقات: لابن حبان (288/6 رقم 7762).
- 111- مشاهير علماء الأمصار: لابن حبان (ص 136 رقم 1071).
- 112- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للذهبي (291/1 رقم 1472).
- 113- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص 139 رقم 1808).
- 114- مسألة الاحتجاج بالشافعي: للخطيب (ص 105).
- 115- مناقب الشافعي: للبيهقي (523/1).
- 116- الطبقات الكبير: لابن سعد (567/7).
- 117- تاريخ الدارمي (ص 69 رقم 131)، ومن كلام أبي زكريا،
رواية الدقاق (ص 60 رقم 143)، والجرح والتعديل (324/2).
- 118- الجرح والتعديل (324/2).
- 119- الثقات: لابن حبان (83/6 رقم 6827).
- 120- تهذيب الكمال: للمزي (322/3).
- 121- العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (163/1 رقم 842)، والجرح والتعديل: لابن أبي حاتم
(324/2)، وتاريخ أسماء الثقات: لابن شاهين (ص 75 رقم 106).
- 122- العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي (ص 187 رقم 431).
- 123- هدي الساري: لابن حجر (ص 391).
- 124- مسائل الإمام أحمد - برواية أبي داود (ص 412 رقم 1934).
- 125- ذُو الْحُلَيْفَةِ، بِالتَّصْغِيرِ: قَرْيَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ، وَهِيَ مِيَاهُ بَنِي جُشَمٍ. وَقَالَ أَبُو
إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ: وَمِنْ الْمَدِينَةِ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ وَنِصْفٌ.
انظر: مرصّد الاطّلاع: للبغدادى (420/1)، والقرى لقاصد أمّ القرى: للمحبّ الطبري (ص 94)،
والمناسك وأماكن طرق الحج: للحري (ص 427).
- وُتَّسِمَى الْآنَ (أَبْيَارُ عَلِيٍّ)، وَهِيَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ الْمَكَانِيَةِ عَنْ مَكَّةَ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ 450 كَيْلُو مِثْرًا، وَتَقَعُ
فِي شَمَالِهَا.



- 126- الْجُحْفَةُ، بِالضَّمِّ ثُمَّ السُّكُونِ وَالْفَاءِ: كَانَتْ قَرْيَةً كَبِيرَةً، ذَاتَ مَبْنًى، عَلَى طَرِيقِ مَكَّةَ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاجِلَ، وَهِيَ مِيقَاتُ أَهْلِ مِصْرَ وَالشَّامِ إِنْ لَمْ يَمُرُوا عَلَى الْمَدِينَةِ، وَكَانَ اسْمُهَا مَهْيَعَةً، وَسُمِّيَتْ الْجُحْفَةُ لِأَنَّ السَّيْلَ جَحَفَهَا، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْبَحْرِ سِتَّةَ أَمْيَالٍ. مراصد الاطلاع: للبغدادي (315/1).
- بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ 187 كِيلُو مِثْرًا، وَهِيَ قَرْيَةٌ قَرِيبَةٌ مِنْ رَابِعٍ، وَرَابِعٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ 204 كِيلُو مِثْرًا، وَقَدْ صَارَتْ رَابِعٌ مِيقَاتُ أَهْلِ مِصْرَ وَالشَّامِ وَمَنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَهَابِ مَعَالِمِ الْجُحْفَةِ.
- 127- ذَاتُ عَرَقٍ: مُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَهُوَ الْحَدُّ بَيْنَ نَهَامَةِ وَتَجْدٍ.
- مراصد الاطلاع: للبغدادي (932/2).
- 128- يَلْمَلَمٌ: وَيُقَالُ: أَلْمَلَمَ، مَوْضِعٌ عَلَى لَيْلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ، وَهُوَ مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَفِيهِ مَسْجِدٌ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ. مراصد الاطلاع: للبغدادي (1482/3).
- 129- أَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فِي الْمَوَاقِيتِ، رَقْمُ (1739)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ، كِتَابُ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، بَابُ مِيقَاتِ أَهْلِ مِصْرَ، رَقْمُ (2653)، وَبَابُ مِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، رَقْمُ (2656).
- 130- الْكَامِلُ: لِابْنِ عَدِي (417/1).
- 131- مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: لِلذَّهَبِيِّ (274/1 رَقْمُ 1022).
- 132- الْكَاشَفُ: لِلذَّهَبِيِّ (ص 137 رَقْمُ 465).
- 133- تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ: لِابْنِ حَجَرٍ (ص 53 رَقْمُ 548).
- 134- حَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ: لِأَبِي نَعِيمٍ (108/9).
- 135- هَدْيُ السَّارِيِّ: لِابْنِ حَجَرٍ (ص 419).
- 136- الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى: لِابْنِ سَعْدٍ (470/9).
- 137- تَارِيخُ الدَّوْرِيِّ (361/2)، وَسُؤَالَاتُ ابْنِ الْجَنْبِيْدِ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (ص 110 رَقْمُ 568)، وَتَسَارِيخُ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ - لِابْنِ شَاهِينَ (ص 214 رَقْمُ 764).
- 138- الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ، رَوَايَةُ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ (382/1 رَقْمُ 2446).
- 139- تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ: لِلخَطِيبِ (472/11).
- 140- عِلَلُ الْحَدِيثِ: لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (197/1 رَقْمُ 565).
- 141- الْجُرُوحُ وَالتَّعْدِيلُ: لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (300/5).
- 142- تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: لِلْمَزْيِ (8/18).
- 143- سُؤَالَاتُ الْآجَرِيِّ أَبَا دَاوُدَ (222/2 رَقْمُ 1668).

- 144- تهذيب الكمال: للمزي (8/18).
- 145- المعرفة والتاريخ: ليعقوب (263/2).
- 146- تاريخ الثقات: للعجلي (ص 300 رقم 991).
- 147- الثقات: لابن حبان (81/7 رقم 9098).
- 148- تاريخ مدينة السلام: للخطيب (472/11).
- 149- هدي الساري (ص 419). وانظر كلام الخطيب في تاريخ مدينة السلام (472/11).
- 150- بيان الوهم والإيهام: لابن القطان (575/5).
- 151- تقريب التهذيب (ص 294 رقم 4041).
- 152- الكاشف (191/2 رقم 3385).
- 153- معرفة السنن والآثار: للبيهقي (166/1).
- 154- البحر المحيط: للزركشي (423/4).
- 155- البدر المنير: لابن الملقن (667/7).
- 156- الرسالة: للشافعي (ص 468). وانظر: تاريخ دمشق: لابن عساكر (45/56)، وتهذيب التهذيب: لابن حجر (409/9).
- 157- تهذيب التهذيب (409/9).
- 158- تهذيب الكمال: للمزي (508/26).
- 159- تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص 331 رقم 1887).
- 160- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (98/8).
- 161- الطبقات الكبير: لابن سعد (444/7).
- 162- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (98/8).
- 163- نفسه (98/8).
- 164- تاريخ الثقات: للعجلي (ص 414 رقم 1506).
- 165- الثقات (350/5 رقم 5163).
- 166- مشاهير علماء الأمصار (ص 65 رقم 435).
- 167- الكاشف (100/3 رقم 5252).
- 168- تقريب التهذيب (ص 442 رقم 6327).